

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر  
- دراسة تطبيقية باستخدام منهجية الحدود (1990-2018)-

**The impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria  
-A standard study using the ARDL methodology (1990-2018)-**

نورة زيان <sup>1</sup>، النوري حاشي <sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة زيان عاشور - الجلفة (الجزائر)، zianenoura89@gmail.com

<sup>2</sup> جامعة زيان عاشور - الجلفة (الجزائر)، h.naouri@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/05/31

تاريخ القبول: 2021/05/27

تاريخ الاستلام: 2021/01/31

**ملخص:**

تهدف من خلال هذه المداخلة إلى دراسة مدى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018). ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج الداخلي الخام ضعيفة مقارنة بإمكانيات البلد، وخارج قطاع المحروقات نجد للصناعة الحصة الأكبر من هذه الاستثمارات والتي تستحوذ الدول الأوروبية على النسبة الأكبر منها.

في الجانب القياسي وبالاعتماد على منهجية الحدود تم التأكيد على أن متغيرات الدراسة في حالة تكامل مشترك ولها علاقة توازن في الأجل الطويل وبمعدل لتصحيح الخطأ قدره 12.6%، والبواقي تشويش ابيض تخضع للتوزيع الطبيعي ومعلمات النموذج مستقرة ومنسجمة. وعلى ضوء هذا النموذج فان زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة قدرها 0.13% على الأمد البعيد.

**كلمات مفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الجزائر، منهجية الحدود.

**تصنيف JEL :** C22, O11, O4, F21.

**Abstract:**

This communication aims to study the effect of foreign direct investment (FDI) on the economic growth in Algeria over the period 1990-2018.

This study reveals that the contribution of FDI in the GDP is very weak. With respect the non-hydrocarbon sector, the greatest share of FDI has devoted to industry which is dominated by the European countries. However, the empirical results from the ARDL model show that the increase of FDI by 1% leads to raise the rate of economic growth by 0.13% at the long term.

**Keywords:** foreign direct investment (FDI), Economic growth, Algeria, Bounds Test Methodology

**JEL Classification:** C22, O11, O4, F21 .

## 1. مقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الاقتصادية المهمة والمتداولة بشكل كبير في الآونة الأخيرة، حيث تتسابق الدول النامية خاصة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، إذ يعتبر أحد أهم المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في هذه الدول، حيث يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في أمور عديدة، من بينها توسيع القاعدة الاستثمارية وبالتالي زيادة فرص التشغيل و التخفيف من عبئ البطالة، نقل التكنولوجيا وإدخال التقنيات الحديثة والمتقدمة في عملية الإنتاج لدى الدول النامية، التعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة، التنظيم، الاتصال والتسويق، مما يؤدي إلى اكتساب العمالة الوطنية لمهارة أعلى وخبرة أكبر.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى لتحقيق التنمية الشاملة لاقتصادها عن طريق استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير المناخ الملائم لذلك، وتقديم التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي، وعلى ضوء ما سبق وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة للاقتصاد الجزائري تسعى هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر مع بعض المتغيرات الاقتصادية، وعليه نضوغ مشكلة البحث كالتالي:

## 1.1 إشكالية البحث:

هل للاستثمار الأجنبي المباشر أثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018؟

## 2.1 أسئلة البحث:

ما هو واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟

هل للاستثمار الأجنبي المباشر علاقة تكامل مشترك مع النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل؟

## 3.1 فرضيات البحث:

عرف الاستثمار الأجنبي بالجزائر تطورا شمل العديد من القطاعات.

يؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

## 4.1 أهمية الدراسة

ركزت معظم الدراسات السابقة على الجانب النظري فقط، في حين أن هذه الدراسة تتناول دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال بناء نموذج قياسي باستعمال منهجية الحدود والتي تمنحنا نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL: Autoregressive distributed lag)، كما تتميز بجداءة الفترة الزمنية المستخدمة.

## 5.1 أهداف الدراسة

- نحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية:
- تقديم مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال دراسة وتحليل الاحصائيات.
- قياس تأثير الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال بناء نموذج قياسي يساعد على تحليل هذه العلاقة.
- توجيه صانعي السياسة ومتخذي القرار إلى الدور المهم الذي يمارسه الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على النمو الاقتصادي.

## 6.1 منهج البحث:

بغية الإلمام بجوانب الموضوع سنحاول التعرف أولا على الاستثمار الأجنبي المباشر في إطاره النظري، ثم تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي، وأخيرا دراسة قياسية تشمل الفترة 1990-2018 للعلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال استعمال أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

## 2. مفهوم الاستثمار الأجنبي:

أخذ الاستثمار كمصطلح الجهد الكبير من طرف الاقتصاديين في محاولة إعطاء تعريف دقيق له، وبالرغم من الاختلاف في التعبير أحيانا، إلا أن أوجه التشابه تبقى الصفة المميزة له، وقد أدرج العديد من الكتاب والخبراء الاقتصاديين مفاهيم وتعريفات متعلقة بالاستثمار، وقبل التطرق إليها لا بد أن نعرف الاستثمار كلغة، فالاستثمار لغة مصدر للفعل استثمر، والاستثمار مشتق من الثمر، والاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمر، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن<sup>1</sup>، أم اصطلاحا فهو ذلك النشاط الانساني الهادف الذي يعمل على مضافة الخيرات عن طريق توظيف الأموال في المشاريع الانتاجية التي تراعي أولويات المجتمع في إطار قيم وأخلاقيات الأمة<sup>2</sup>.

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من بين أصعب الأمور التي تواجه الباحثين، وهذا راجع لتعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الاحصائية والقانونية، وكذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته، ومن بين أهم التعاريف نذكر:

## • تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):

يُعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان أي عون اقتصادي في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة كقيمة باقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة، لإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة<sup>3</sup>

## • تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)

يتمثل تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: " كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات التي لها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني ذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد اقامة المستثمر الأجنبي<sup>4</sup>.

## • تعريف منظمة التجارة العالمية (OMC)

تعرفه على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيقة) وذلك مع نية تسييرها.

## • تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الاداري بين الشركتين في البلد الأم وشركة أو وحدة انتاجية في دولة أخرى<sup>5</sup>.

يتضح من خلال التعاريف السابقة أن المؤسسات الدولية تتفق جميعا في تعريفها للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه يتم

خارج حدود الدولة الأم ويكون عبارة عن تدفقات لرأس المال نحو الدولة المضيفة، وذلك لإنشاء مشاريع تهدف إلى تحقيق الربح كما يكون للمستثمر حق إدارة المشروع وتسييره.

## 1.2 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

أدخل يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبرى في اقتصادات الدول المضيفة، حيث أن له آثار إيجابية عديدة، فهو يساهم في رفع معدلات الاستثمار من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يلعب دوراً هاماً في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة، والتي تُعتبر ظاهرة منتشرة بشكل كبير في الدول النامية. كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعله مصدراً جيداً للحصول على العملات الصعبة وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة<sup>6</sup>.

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية الحديثة للدول المضيفة، والتي لها دور كبير في تطوير مهارة العمال ورفع كفاءة الإنتاج؛ نظراً لخبرة الشركات الأجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها الواسعة لفنون الإنتاج والتسويق. كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع التصدير والذي يعتبر حاجة ماسة عند الدول النامية، ويزيد الاهتمام بالبحوث والتطوير في الدول المضيفة، بالإضافة إلى أنه يساهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن ثمّ زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية.

ولكن على الرغم من الآثار الإيجابية التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن له آثار سلبية على الدول المضيفة، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة لاستنزاف ثروات الدول النامية، وأنّ المستثمرين الأجانب قد يجلبون تقنية لا تتناسب مع ظروف الدول النامية التي يغلب عليها البطالة، إذ أن وجود هذا النوع من التكنولوجيا الذي يعتمد على الاستخدام الكثيف لرأس المال يعمل على تفاقم مشكلة البطالة. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يزيد من احتكار الأسواق المحلية في الدول المضيفة، وبالتالي تزداد تبعية الدول النامية للدول المتقدمة<sup>7</sup>.

## 2.2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتميز أنواع وأشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتعدد والاختلاف من حيث النوع والأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل نوع، على العموم يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن تلخيص هذين النوعين كما يلي:

### • الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

ويقصد بها السماح للمستثمر الأجنبي بالامتلاك المشاريع بصفة كاملة في الدولة المضيفة، مما يوفر لهذا المستثمر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في المشروع بدون أي تدخلات، على أن يتم تأسيس تلك الفروع، وممارسة عملها في إطار القانون المحلي للدولة المضيفة<sup>8</sup>.

### • الاستثمارات المشتركة (المختلطة):

يقصد بها المشاريع التي يملكها أو يشارك فيها طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين، وقد تكون هذه المشاركة في رأس مال المشروع وقد تمتد إلى الإمكانات الإدارية أو التسويقية أو بالتكنولوجيا، على أن يساهم المشاركون في الإدارة والتنظيم والرقابة طبقاً للسياسات المرتبطة بمدى مساهمة كل مستثمر في رأس المال، وأن يتم تأسيس هذا المشروع ومساهمة نشاطه في إطار القانون المحلي للدولة المضيفة، وفي مقابل ذلك يساهم الشريك المحلي بالخبرات والمعارف المرتبطة بالسوق المحلي والخاصة بالقوانين والتنظيمات المرتبطة بممارسة النشاط الاقتصادي، شبكات التوزيع والتسويق، البنية الأساسية للمشروع، وكيفية التغلب على المخاطر السياسية

وممارسات الفساد، بالشكل الذي يتيح للمستثمر الأجنبي تجنب حالة عدم التأكد بشأن المعاملات بالاقتصاد المضيف، والاستفادة من إمكانيات وفرص التوسع في المستقبل<sup>9</sup>.

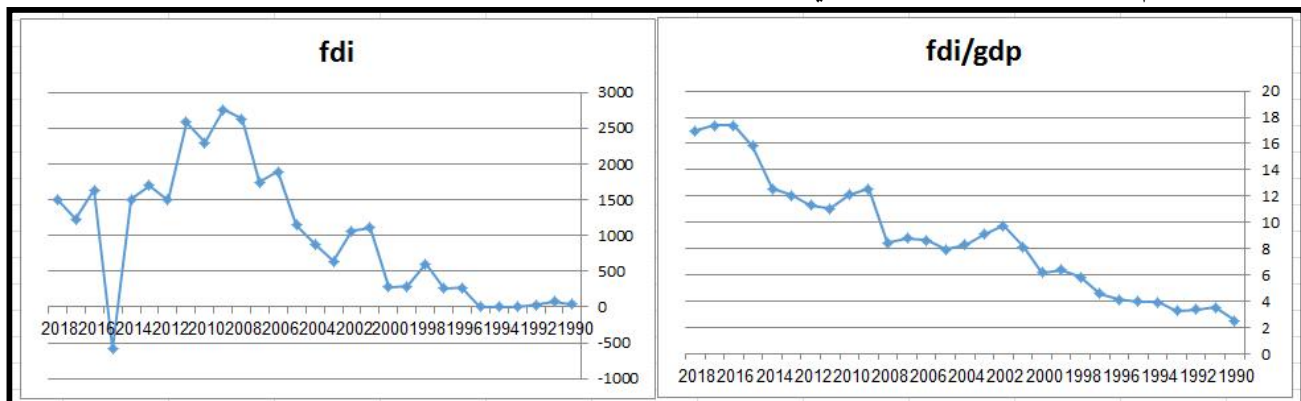
### 3. تطور الاستثمار في الجزائر:

أدخلت الجزائر مجهودات كبيرة فيما يخص المجال القانوني، المؤسساتي والاقتصادي بغية استقطاب المستثمرين الأجانب، واختلفت الأطر القانونية والمؤسسية المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فخلال الفترة 1990-1993 كان المرجع القانوني للاستثمار هو قانون النقد والقرض، وكانت مصالح بنك الجزائر (مجلس النقد والقرض) بمثابة الاطار المؤسساتي المكلف بمتابعة حسن تطبيق هذا القانون، إذ تعتبر مصادقة مجلس النقد والقرض شرطا أساسيا لتحقيق الاستثمار، أما في الفترة 1994-2001 فنجد قانون ترقية الاستثمار ووكالة ترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات يعتبران الأساس القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي، ومنذ 2001 إلى غاية يومنا هذا فنجد قانون تطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أصبحا يمثلان المرجع القانوني والمؤسسي لهذا الصنف من الاستثمار.

#### • تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر

سنحاول فيما يلي تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر و ما مدى مساهمته في النمو الاقتصادي، و ذلك من خلال الاستعانة بالبيانات التالية<sup>10</sup>:

### الشكل رقم (01): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2018.



Fdi : الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، الوحدة مليون دولار.

Fdi/gdp: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على بيانات متوفرة على موقع: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،

الرابط: <http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi/>

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر كانت جد منخفضة بداية التسعينيات، على الرغم من التوجه نحو اقتصاد السوق فلم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية حدود 80 مليار دولار أمريكي، وهذا راجع لعدم توفر الأطر القانونية والمؤسسية الملائمة لاقتصاد السوق بعد سنوات طويلة من الاقتصاد الموجه، لتعرف بعد ذلك سنوات 1993-1994 شبه انعدام للاستثمار الأجنبي في الجزائر وذلك نظرا للظروف الأمنية السائدة في ذلك الوقت. بحلول سنة 1996 والتحسن الطفيف في الظروف الأمنية للبلاد والإجراءات المتخذة تحسنت قليلا الاستثمارات الأجنبية لتتراوح بين 270 و 300 مليون دولار أمريكي إلا أن نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام كانت منخفضة على العموم، لم تتجاوز في أقصاها 6.40%.

مع بداية الألفية الثالثة وعودة الاستقرار للبلاد والارتفاع الذي شهدته أسعار البترول وتبني الدولة للسياسة الكينزية،

وتجهيز البنى التحتية ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لتبلغ حوالي 2753.8 مليون دولار أمريكي سنة 2009، على الرغم من هذا الارتفاع إلا أن نسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام بقيت ضعيفة لم تتجاوز في متوسطها 9.5% للفترة 2000-2011.

بداية من 2012 عرف الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر انخفاضا محسوسا ليبلغ أدنى مستوياته سنة 2014 بقيمة سالبة وذلك نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بالريع البترولي، الذي عرفت أسعاره آنذاك انخفاضا محسوسا، إضافة إلى أن أغلب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تخص قطاع المحروقات، أما بالنسبة لمساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي فعرفت تحسنا ملحوظا قارب حدود 15% في المتوسط للفترة 2012-2018.

• التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في الجزائر

تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، الجدول الموالي يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2017.

الجدول رقم (1): أهم الدول والأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2017.

القيمة بمليون دينار جزائري	عدد المشاريع	المناطق
1 148 208	472	أوروبا
666 499	332	فيما بينها الاتحاد الأوربي
169 732	114	آسيا
68 813	18	أمريكا
1 057 257	262	الدول العربية
39 686	6	إفريقيا
2 974	1	أستراليا
33 160	28	متعدد الجنسيات
<b>2 519 831</b>	<b>901</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الرابط: [http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-](http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018)

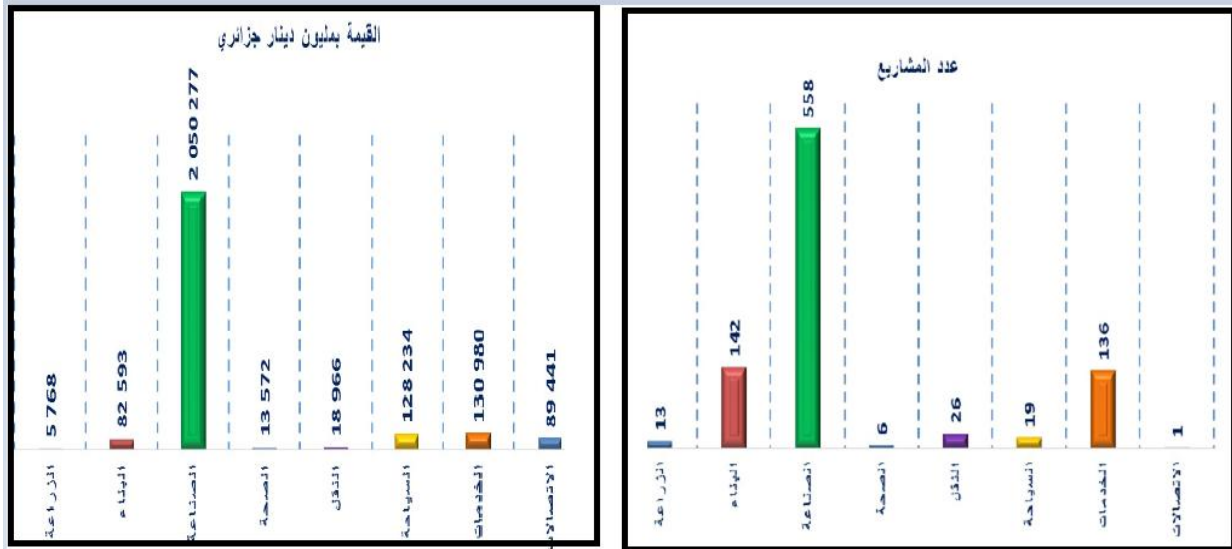
[investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018](http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018)

من خلال الجدول نلاحظ أن الدول الأوروبية تصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر من حيث عدد المشاريع بـ 472 مشروع منها 332 مشروع تابع لدول الاتحاد الأوروبي، ثم تأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بـ 262 مشروع، تليها الدول الآسيوية بـ 114 مشروعا، ثم الشركات المتعددة الجنسيات، أمريكا، الدول الإفريقية بـ 18-6 مشروعا على التوالي وتحتل أستراليا المرتبة الأخيرة بمشروع واحد.

أما من حيث قيمة الاستثمار فتحتل الدول الأوروبية الصدارة خلال الفترة 2002-2017 بقيمة 1148208 مليون دينار، حيث تعتبر فرنسا، إيطاليا ثم إسبانيا أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فيما احتلت الدول العربية المرتبة الثانية باستثمارات قدرها 1057257 مليون دينار جزائري، حيث تعتبر كل من مصر، الكويت، البحرين والمملكة العربية السعودية من أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر.

- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في الجزائر خارج قطاع المحروقات  
لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في القطاعات غير النفطية محدودا، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء في الزراعة، الصناعة أو السياحة وغيرها من القطاعات الأخرى، الجدول الموالي يوضح تدفق هذه الاستثمارات خلال الفترة 2002-2017.

الشكل رقم (02): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في الجزائر خارج قطاع المحروقات



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الرابط <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018>

#### <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018>

يتبين لنا من خلال الأشكال البيانية أعلاه أن للصناعة حصة كبيرة من المشاريع الاستثمارية بـ 558 مشروع بقيمة 2050277، ومن بين الصناعات التي تم الاستثمار فيها السكك الحديدية الذي تتولاه المجموعة الأمريكية (جنرال موتورز) ومن أبرز المشاريع التي أبرمتها الجزائر مؤخرا في مجال الصناعات الثقيلة نجد المشروع الجزائري الألماني لإنتاج مركبات عسكرية من نوع مرسيدس، يليه الخدمات حيث تم التصريح بـ 136 بقيمة 130980، مقدرا بنسبة 15.09% من إجمالي الاستثمارات المصرح بها، ويحتوي هذا القطاع على فرص عديدة للاستثمار خاصة في القطاع المالي مثل التأمين والبنوك، أما في المرتبة الثالثة فنجد قطاع البناء بـ 136 بقيمة 82593، في حين لم تستقطب بقية القطاعات عدد كبير من المشاريع الاستثمارية كقطاع الصحة بـ 6 مشاريع، النقل بـ 26 مشروع والاتصال بمشروع واحد فقط، أما في ميدان السياحة فتشير الأرقام أن عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر بلغ 19 مشروعاً بقيمة 128234 مليون دينار جزائري بنسبة 2.11% من إجمالي الاستثمارات المصرح بها، ومن أهم المشاريع نجد مشروع شركة الحامل لإنشاء مركب سياحي بسيدي فرج، ومشروع مجمع سيار السعودي لتأسيس قرينتين سياحيتين بالجزائر العاصمة، أما قطاع الفلاحة فلا زال يعاني التهميش رغم الامكانيات الكبيرة المتاحة في الجزائر في هذا المجال حيث لم يستقطب سوى 13 مشروعاً بمبلغ مقدر بـ 5768 مليون دينار جزائري، وهذا راجع لضعف الحوافز القانونية والمتعلقة بالمردودية.

#### 4. الدراسة القياسية

بغرض التعمق في تحديد وتقييم طبيعة الأثر المحتمل للاستثمار الأجنبي المباشر على تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر قمنا بتطبيق دراسة قياسية باستعمال منهجية ARDL وتم اختبار العلاقة طويلة المدى بين مجموعة من المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء على النظريات والأبحاث التجريبية التي درست هذا الموضوع ووفقاً للنظرية الاقتصادية والأدبيات المنشورة حول الموضوع، نقترح المتغيرات التالية:



LGDP: وهو المتغير التابع، ممثلاً بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة (2010)؛  
LFDI: الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو حاصل صافي تدفقات الاستثمار الوافدة على الناتج الداخلي الخام، وحسب  
الأدبيات النظرية للاقتصاد فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يسرع من وتيرة النمو الاقتصادي؛  
LM2: يطلق عليه مؤشر السيولة أو مؤشر عرض النقود، ويمثل مجموع الكتلة النقدية إلى الناتج الداخلي الخام، ويقاس درجة  
استخدام النقد في الاقتصاد؛  
LOPEN مؤشر الانفتاح التجاري، ويحسب بقسمة مجموع الصادرات والواردات على إجمالي الناتج المحلي، ويتوقع أن يكون ذا  
أثر إيجابي على النمو الاقتصادي؛  
LGOV: الانفاق الحكومي، وتؤثر النفقات الحكومية الجارية سلباً على النمو الاقتصادي للدول، حيث كلما زادت هذه  
النفقات كلما زادت حاجة الدول من النفقات المالية لتغطية عجز الميزانية؛  
LINF: تم الاستعانة بمؤشر التضخم، وذلك لقياس درجة استقرار الاقتصاد الكلي، حيث كلما ارتفعت معدلات التضخم كلما  
كانت معدلات الفائدة الحقيقية سالبة، الأمر الذي ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي.

● اختبار استقرار السلاسل الزمنية

من أجل اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية نستعمل اختبار ديكي فولر المطور، أظهر الاختبار النتائج الموضحة في الجدول  
الموالي:

الجدول رقم (2): نتائج اختبار السلاسل الزمنية

Intermediate ADF test results UNTITLED				
Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
LOPEN	0.9383	0	5	28
LM2	0.0927	0	5	28
LINF	0.3228	0	5	28
LGOV	0.5082	1	5	27
LGDP	0.2098	0	5	28
LFDI	0.4402	0	5	28

Intermediate ADF test results D(UNTITLED)				
Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
D(LOPEN)	0.0000	0	6	27
D(LM2)	0.0000	0	6	27
D(LINF)	0.0000	0	6	27
D(LGOV)	0.0007	0	6	27
D(LGDP)	0.0986	1	6	26
D(LFDI)	0.0002	1	6	26

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews 10).

من خلال نتائج المسجلة في الجدول أعلاه نلاحظ أن كل القيم الاحتمالية المرافقة لجذور الوحدة بالنسبة لكل المتغيرات (ما عدا  
متغيرة LM2 مستقرة عند 10%) تفوق 20% وبالتالي فهي غير مستقرة في المستوى ومن النوع DS، وبعد أخذ الفروق  
الأولى لهذه المتغيرات تبين أنها مستقرة وعند مستوى معنوية 01% (ما عدا متغيرة DLGDP مستقرة عند 10% فقط) وبالتالي  
فان هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.



• اختبار الحدود للتكامل المشترك

يتطلب اختبارات التكامل المشترك السابقة (Johansen and Juselius, 1990) أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، كما أن النتائج غير دقيقة في حالة ما إذا حجم العينة صغيراً، ونتيجة لهتمن المشكلتين أصبح منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) شائع الاستخدام في الفترة الأخيرة. وللتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة تم الاستعانة باختبار الحدود للتكامل المشترك حسب منهجية الحدود وباستعمال برنامج (Eviews10) تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.483216	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews 10).

تظهر النتائج أن قيمة F-Stat المحسوبة التي تساوي 6.48 أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مختلف درجات المعنوية، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع أي النمو الاقتصادي.

• معادلة الأجل الطويل وفق منهجية الحدود

نظراً لوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، فإن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين تلك المتغيرات، الجدول رقم (4) في الصفحة الموالية يبين نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل وفقاً لمنهجية الحدود.

تظهر معلمة تصحيح الخطأ  $(\text{CointEq}(-1) = -0.126)$  سالبة ومعنوية ما يدل على صحة ودقة العلاقة التوازنية في المدى الطويل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، أي أن 12.6% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في واحدة الزمن (سنة واحدة) من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل.

الجدول رقم (4): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفق منهجية الحدود

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI	0.131050	0.059147	2.215659	0.0379
LOPEN	-0.001588	0.002024	-0.784772	0.4414
LM2	0.374519	0.111981	3.344495	0.0031
LGOV	0.099577	0.163168	0.610269	0.5482
LINF	-0.025590	0.037488	-0.682607	0.5023
C	6.683894	0.513163	13.02490	0.0000
EC = LGDP - (0.1310*LFDI - 0.0016*LOPEN + 0.3745*LM2 + 0.0996*LGOV - 0.0256*LINF + 6.6839)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.126664	0.016582	-7.638648	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews 10).

من خلال نتائج الجدول لمعاملات الأجل الطويل في إطار منهجية الحدود نلاحظ أن المتغيرتين LFDI و LM2 تمارسان أثرا إيجابيا ومعنويا في المدى الطويل على النمو الاقتصادي، في حين لم تظهر بقية المتغيرات الاقتصادية أي معنوية إحصائية، أي لم تسجل إحصائيا أي أثر واضح على النمو الاقتصادي خلال الأجل الطويل.

توضح النتائج أن للوساطة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر أثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي فالزيادة بـ 1% في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي لارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 0.13%، ونظرا لأهمية الوساطة المالية والقطاع المالي في تسهيل وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فلا بد على الحكومة من التسريع في اصلاح هذا القطاع بما يتماشى مع متطلبات السوق، وأظهرت النتائج القياسية للدراسة أن التغير بوحدة واحدة في الوساطة المالية ترفع من النمو الاقتصادي بـ 0.37%، وعلى الرغم من الأثر الإيجابي المتوقع من هذه المؤشرات والدلالة المعنوية لها إلا أنها تبقى نتائج ضعيفة مقارنة بالإمكانات التي تمتلكها الجزائر.

بالنسبة لمؤشر الانفتاح التجاري فيظهر ذو أثر سلبي وغير معنوي وهو عكس النظرية الاقتصادية حيث التغير بوحدة واحدة فيه يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي بنسبة 0.001% ورغم ضعف هذه النسبة السلبية إلا أنها تدل على وجود خلل يعود لشدة القيود المفوضة من طرف الحكومة الجزائرية على عملية الاستيراد، وضعف الصادرات المعتمدة بـ 90% على المحروقات.

يظهر مؤشر التضخم موافقا للنظرية الاقتصادية دون دلالة معنوية بإشارة سالبة فتؤدي الزيادة بوحدة واحدة في التضخم إلى تراجع النمو الاقتصادي بـ 0.02%، أما الانفاق الحكومي فيظهر ذو أثر إيجابي وغير معنوي على النمو الاقتصادي حيث التغير بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي تقدر بـ 0.09% وهذا يوافق النظرية الكينزية وهو ما اعتمده الجزائر في برامجها الاقتصادية الإصلاحية بداية الألفية الثالثة.

#### • الاختبارات التشخيصية

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم القيام بعدة اختبارات كالتالي:

يشير اختبار الارتباط التسلسلي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) بين الأخطاء العشوائية، إلى أن قيمة الاحصائية  $F=0.30$  والاحتمال المقابل لها أكبر من 5% أي عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار<sup>11</sup>.

اختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ، باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH test) توضح قبول فرضية عدم، أي ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر<sup>12</sup>.

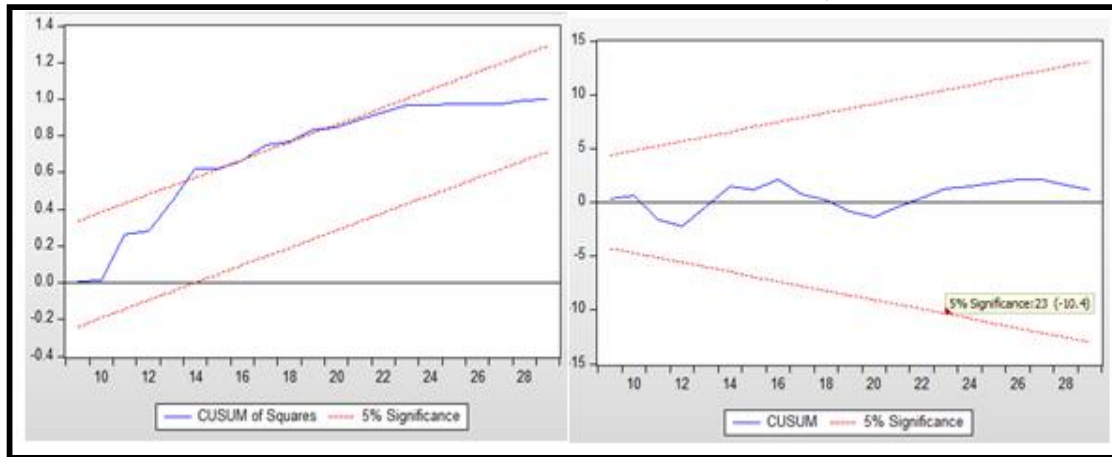
كما أن نتيجة اختبار (Jarque-Bera) يؤكد على أن بواقي النموذج مفلطحة ومتناظرة فهي تخضع للتوزيع الطبيعي، وعليه فإن البواقي شوشرة بيضاء تتبع التوزيع طبيعي وبالتالي يمكن قبول النموذج إحصائيا<sup>13</sup>.

#### • اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين، وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع معاملات الأجل القصير.

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من (CUSUM) و (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم(02): اختباري (CUSUM) و(CUSUM of Squares)



المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews 10).

بعد تطبيق هذين الاختبارين على النموذج المقدر يبين الشكل أعلاه أن نتيجة اختبار (CUSUM) تقع داخل حدود المجال عند مستوى معنوية 5%، غير أنه في نتيجة اختبار (CUSUM of Squares) منحني المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة كان مماسي للحد العلوي من الفترة 1994-2004 لكنه يبقى داخل المجال مما يؤكد على عدم حصول أي تغير هيكلية ضمن النموذج خلال فترة الدراسة وأن معالم النموذج تمتاز بالاستقرارية خلال كل الفترة كما أن معالم الأجل القصير منسجمة مع معالم الأمد البعيد.

## 5. خلاصة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تحديد طبيعة العلاقة بين كل من النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- تميزت الاستثمارات الأجنبية في الجزائر على طول فترة الدراسة بالضعف مقارنة بالإمكانات المتاحة في الجزائر.
- على الرغم من الارتفاع الذي عرفه الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة مع بداية الألفية الثالثة إلا أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج الداخلي الخام بقيت تتميز بالضعف.
- عرف الاستثمار الأجنبي في الجزائر تطوراً خلال فترة الدراسة، لكن أغلب الاستثمارات الأجنبية تتركز في قطاع المحروقات، وخارج قطاع المحروقات تتوجه أغلب الاستثمارات الأجنبية نحو القطاع الصناعي.
- أغلب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تستحوذ عليها الدول الأوروبية، وتتركز في القطاع الصناعي، وأظهرت الحقائق الاقتصادية الأخيرة عدم جدوى هذه الاستثمارات.
- من خلال اختبار ADF تبين لنا أن السلاسل الزمنية (معدا المتغيرة LM2 فهي مستقرة عند المستوي) غير مستقرة في المستوى وتصبح مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، أي متكاملة من الدرجة الأولى (I(1).
- يظهر من خلال اختبار الحدود للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة المدى ذات دلالة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- توضح نتائج تقدير المعادلة طويلة الأجل الأثر الإيجابي والمعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر والوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

تتوافق نتائج الدراسة مع الواقع الاقتصادي في الجزائر، إذ أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مؤهل بصورة جيدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار برميل البترول، إضافة إلى ثقل الإجراءات المالية والبنكية في الجزائر، وضعف أداء البورصة الجزائرية، كما أن ظروف العمل غير واضحة نتيجة لارتفاع مستويات الفساد وضعف سيادة القانون وثقل الجهاز الإداري وانتشار البيروقراطية على مستوى أغلبية المصالح والأجهزة التي يتعامل معها المستثمر الأجنبي، كما أن ضعف الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات حد من الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه في زيادة النمو الاقتصادي.

بناء على ما سبق يمكن اقتراح بعض التوصيات:

- ✓ ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي.
  - ✓ تعزيز كفاءة القطاع التشريعي إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.
  - ✓ بذل المزيد من الجهود في مكافحة الفساد واستغلال الوظائف العليا للأغراض الشخصية.
- في خاتمة البحث تلخيصا لما ورد في مضمون البحث، مع الإشارة إلى أبرز النتائج المتوصل إليها، وتقديم اقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث، وافاق البحث إن وجدت.

## 6. الهوامش والإحالات:

- <sup>1</sup> سعيد بن حسين بن علي المقرني، الاستثمار قصير الأجل في البنوك الإسلامية، مجلة المحاسب العربي، الكويت، 2015، ص 9.
- <sup>2</sup> نفس المرجع.
- <sup>3</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 15.
- <sup>4</sup> OCDE, Définition des référencedétallé des investissementInternationaux , Paris, 1983, p 14.
- <sup>5</sup> على عبد القادر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 04.
- <sup>6</sup> محمد، أ. ح. ا. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية : دراسة مقارنة ( تركيا - كوريا الجنوبية - مصر )، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2005، ص 13.
- <sup>7</sup> أحمد، ر. ص. أ.، الاستثمار الأجنبي وأثاره : مع دراسة تحليلية في مسودة القانون الصادر عن سلطة التحالف حول الاستثمار الأجنبي في العراق، مجلة مركز دراسات الكوفة، 2011، ص 01.
- <sup>8</sup> عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2003، ص 3.
- <sup>9</sup> نفس المرجع، ص 18.
- <sup>10</sup> أنظر الملحق رقم (01).
- <sup>11</sup> أنظر الملحق رقم (02).
- <sup>12</sup> نظر الملحق رقم (03).
- <sup>13</sup> نظر الملحق رقم (04).

## 7. الملاحق:

الملحق رقم (01): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2018.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	
fdi	40	80	30	0.001	0.001	0.001	270	260	606.6	291.6	280.1	1113.1	1065	637.88	
fdi/gdp	2.5272	3.5232	3.402	3.2855	3.9465	3.9803	4.1433	4.578	5.8387	6.3851	6.1808	8.1588	9.78	9.1283	
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
fdi	881.85	1145.3	1888.2	1743.3	2631.7	2753.8	2301.2	2580.4	1499.5	1696.9	1506.7	-584.5	1637	1232.3	1506.3
fdi/gdp	8.2931	7.9672	8.6392	8.7819	8.4709	12.564	12.121	11.059	11.298	12.07	12.546	15.801	17.401	17.365	16.984

Fdi: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، الوحدة مليون دولار.

Fdi/gdp: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،

الرابط: <http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi/> أطلع عليه بتاريخ 2019-12-22.

الملحق رقم (02): نتائج اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.043990	Prob. F(1,20)	0.8360
Obs*R-squared	0.061451	Prob. Chi-Square(1)	0.8042

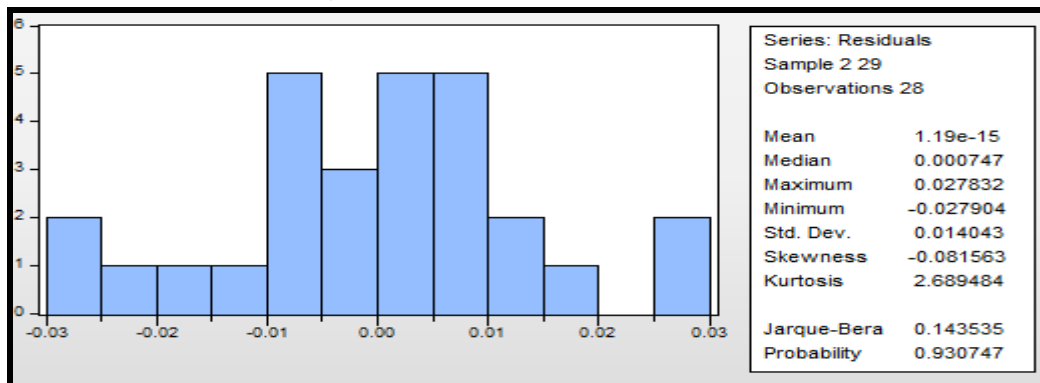
المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews 10).

الملحق رقم (03): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.059977	Prob. F(1,25)	0.8085
Obs*R-squared	0.064620	Prob. Chi-Square(1)	0.7993

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews 10).

الملحق رقم (05): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews 10).